

رئيس الوزراء البحريني:

البحرين تعمل على امتصاص آثار الأزمة العالمية



الشيخ خليفة بن سلمان

التعاون مع السلطتين التنفيذية والتشريعية والتشاور بينهما فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية العالمية وتداعياتها. ومن جهتهم توجه الحضور بخالص الشكر والتقدير إلى سمو رئيس الوزراء على الحرص الذي يبديه سموه بالبقاء معهم وتهيئة كافة الأجواء المحفزة على مناقشة القضايا المحلية بكل أريحية. وأشاد الحضور بالحنكة السياسية لسمو رئيس الوزراء والتي بفضلها صمدت البحرين في وجه الرياح العاتية التي حملتها الأزمة المالية العالمية، كما نوه الحضور بمواقف البحرين المشرفة تجاه مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية وبالإخص المسألة الإنسانية في غزة بسبب العدوان الإسرائيلي.

أثارها وتجاوزها ونوه سموه خلال استقباله يوم أمس الأول لعدد من كبار المسؤولين بالملكة وذلك بحضور علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى وخليفة بن أحمد الظهران رئيس مجلس النواب وعدد من الوزراء ومن أعضاء مجلسي الشورى والنواب بفاعلية الاقتصاد الوطني ونشاطه بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في ركود اقتصادي عالمي.. لافتاً سموه إلى أن الأزمة وإن لم تستثن أي أحد من تداعياتها تنطلق بأن تقوم الجهات المعنية بالتنظيم المستمر لإجراءاتها لضمان كفاءتها وفاعليتها.. وخلال اللقاء، تبادل سمو رئيس الوزراء مع الحضور الأحاديث الودية المتصلة بالشأن المحلي.. مؤكداً سموه على أهمية

القائمة وكالات:

أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بأن الحكومة مع السلطة التشريعية على توافق دائم وستظل كذلك لأن هدفهما واحد وهو خدمة المواطن والطريق إليه واحد وهو التعاون البناء بين السلطتين. داعياً سموه إلى ضرورة تكثيف اللقاءات مع السلطة التشريعية وتعريفها بجهود وخضوات الحكومة فيما يتعلق بتداعيات الأزمة المالية العالمية والتطورات التي يشهدها المنطقة وأشار سمو رئيس الوزراء إلى أن آثار هذه الأزمة وخيمة على كاهل الدول لكنها في البحرين تعمل جاهدتين ومن خلال التعاون مع كافة المؤسسات الاقتصادية والتشريعية على امتصاص



مجلس التعاون

أضواء

فلسطين: من «الوعد الصادق» إلى الكلام الصادق

في غمرة القصف الرهيب على غزة، كل غزة، واشتعال المواجهات الأرضية بين قوات إسرائيل ورجال حماس، على قاعدة انقسام إقليمي، عربي وغير عربي، عميق ومتشعب، في غمرة هذه الأذخنة والدماء والانقسامات الفلسطينية والعربية، يحق للمرء أن يقف وفتة تأمل وهدوء، رغم أن الأصوات المتألمة، والمتألدة في نفس الوقت، لا يراها لها أن تتحدث أو تقول شيئاً، حالياً كما لاحظ الكاتب إيد أبو شقرا أمس في هذه الجريدة.



مباري الزايد

في منظمة التحرير. داعية إلى: «أن يكون الكيان ذا مضمون ثوري، ومرتكزاً للثورة المسلحة، وليس بديلاً منها. وأكدت موقفها بشكل تطبيقي، عندما انتهت الكفاح المسلح، بعد أشهر قليلة من إعلان قيام المنظمة، ودعتها، في بيان، وزع على أعضاء المجلس الوطني، في دورته الثانية، في القاهرة، في مايو 1965، إلى سلوك درب «العاصفة»، الجناح العسكري لفتح». حسب ما يذكره أحد الباحثين الفلسطينيين الذي نشر بحثه في موقع الملتقى الثقافي.

وبالفعل حذرت حركة فتح الدول العربية بعد مؤتمر الخرطوم (1967) من التعامل مع احمد الشقيري، وبعد وقت دخلت فتح منظمة التحرير فارضة شروطها الثورية وأصبح ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير.

لكن فتح نفسها لم تسلم من الانشقاقات، ودوما بحجة التخالف أو بيع القضية أو رفض هذا التوجه السياسي أو ذاك، ووجدت جماعات مثل فتح ابو نضال التي كانت برعاية عراقية بعثة، وفتح ابو خالد العلة برعاية سورية البعثية أيضاً، وغيرها.

باستمرار كانت مأساة فلسطين سبباً من أسباب التضاد العربي، أو قل وسيلة من وسائل الترافش العربي، منذ أيام الملك عبد الله بن الحسين في الأردن ونزاعه مع مصر، ثم عبد الكريم قاسم في العراق وجمال عبد الناصر في مصر، إلى عراق صدام وسوريا حافظ ولبيبا القذافي وإيران الخميني.

الغرض من هذا الكلام، أن المشكلة في التعامل مع أزمة فلسطين، هي في تكرار الأخطاء وعدم الوضوح واستغلال الأنظمة العربية للفصائل الفلسطينية في صراعاتها عبر تكتيك الإحراج بخيانة القضية، وهو تكتيك ما زال مستخدماً، لكن هذه المرة من طرف غير عربي وهو إيران.

لا العرب كانوا واضحين في رؤيتهم تجاه حل مشكلة فلسطين، ولا الفلسطينيون، كانوا واضحين أيضاً، ومدت تبنى خيار التسوية، التي ابتدأته مصر السادات، رغم صخب التخبون ضده حينها، والأمر أصبحت واضحة، ففكرة إلقاء إسرائيل في البحر وتحريك كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر، لم تعد خياراً واقعياً ولا عملياً.

المطلوب الآن أن يكون الفلسطينيون على أعلى قدر من الوضوح مع الذات، وأيضا العرب: هل نحن في مسار حرب أو في مسار تسوية؟ يجب حسم هذه النقطة الجراحية، في الرؤية وفي الخطاب السياسي، إن كان هنا أغلبية فلسطينية بتبني مسار الحرب حتى تحرير الأرض من النهر للبحر، فليكن، ولكن كيف بعد لهذا المسار حقاً، كيف تبني التحالفات على ضوئه، كيف يعد الشارع الفلسطيني له، كيف تبني القوة العسكرية، حتى لا يقني الشعب نفسه التي يراة تحزيره؟

ثم هل العرب، وغير العرب من دول ومنظمات، يملكون القدرة على الدخول في مسار الحرب مع إسرائيل؟ للتذكير فسيدي جليلي مستشار الأمن الإيراني قال إن حزب الله لن يدخل هذه الحرب مع إسرائيل! وأنهم مع التسوية وليسوا مع شعار: من التهر إلى البحر! حتى وإن كانوا يوهمون حماس بأنهم معها في هذا الشعار، وهم في نفس الوقت يتفاوضون مع إسرائيل من فوق وتحت الطاولة؟

«الصراحة صابون القلوب» كما يقال، وهذه الفوضى في المواقف والتناقض في إطلاق الرسائل والإشارات تعتبر هي الضرر الأكبر على الفلسطينيين أنفسهم، أن يصارحوا من يساعدهم بأن هذه هي حدود قدرتي في المساعدة، فهذا خير من يكذب عليك ويطلق الكلام الممول ويطلق الهاتفات الصاخبة، ثم على أرض الواقع لا تحصل من كلامه إلا قفاعات الكلام، ولا تظفر منه ولا يصاروخ شباب ولا تقديفة كاتوشا قالت حتى.

الحزن أن الذي دفع في الماضي، ويدفع الآن، نحن هذا الكاذب السياسي، والتخبط في السير، مع الناس، الناس العاديين الذين يأكلون الطعام ويشبون في الأسواق، ويرقدون على سرير القلق آخر الليل.

سينتهي هذا الفصل من المأساة الفلسطينية، لكن لن تنتهي هذه المأساة إلا بعد أن نحدد لأنفسنا ماذا نريد: الحرب أم التسوية. ثم نعمل حقاً على هذا أو ذاك، أما شتم العدو.. فالأمر أكبر من الشتم اليس كذلك؟

عن / صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية

الاقتصاد القطري يحافظ على قوته عام 2009



معدلات النمو وكذلك التضخم بشكل كبير ولكن سيظل هذا التراجع في الحدود الإيجابية.

ويخصوص توقعاته للقطاع العقاري خلال عام 2009، أوضح الخاطر أن هذا القطاع شهد تراجعا كبيرا في النصف الثاني من عام 2008 ورغم ذلك من المتوقع أن يشهد نشاطا في 2009 مع هدوء وتراجع الأسعار التي وصلت لمستوى الذروة.

وتوقع الخاطر أن يساهم تراجع أسعار النفط في تراجع خطط استخدام بعض المواد الغذائية كقود حيوي وهو ما سيدفع بعض أسعاره المواد للتراجع، مستبعدا أن يطال هذا التراجع جميع المواد الغذائية، نظرا لغياب استراتيجية واضحة على المستوى العالمي للأمن الغذائي، ومشيرا في نفس الوقت إلى أن أسعار النفط رغم هبوطها الحاد في الوقت الحالي ستشهد تحسنا مع عودة النشاط للاقتصاد العالمي، كما ستسهم قرارات أوبك في خفض الإنتاج إلى إعادة التوازن للعرض والطلب وهي أمور كلها ستدفع الأسعار للارتفاع من جديد في عام 2009، وبالتالي لابد من التفكير الجدي على المستوى العالمي في برامج وخطط لبناء أمن غذائي يساهم في تجنب العالم أزمات غذائية خائفة قد لا يكون مهينا للتعامل معها مستقبلا.

30مليار ريال الاستثمارات بقطاع التعدين في السعودية

وأفاد أن المعرض يشتمل أيضاً على تقنيات معالجة الخدمات المعدنية والتطبيقات الصناعية وعرض أوراق العمل على تقنيات معالجة الخامات المعدنية وتطبيقاتها في مجال تنمية وإنتاج الخامات المعدنية. وتنظم المعرض أوزون العالمية للمعارض والمؤتمرات الدولية وشركة سي دبليو البريطانية برعاية وزارة البترول والثروة المعدنية ممثلة في وكالة الوزارة للثروة المعدنية وشركة التعدين السعودية (معادن).



(Buildings) ، وان يحتوي على كافة التقنيات الحديثة اللازمة للمؤسسات للقيام بأعمالها على خير وجه وتوفير البيئة الصحية المناسبة للموظفين.

وأضاف العمر بان المشروع الذي يتوقع أن تصل تكلفته 140 مليون ريال قطري سوف يكون من أوائل المباني الإدارية المتميزة والتي سيتم إنجازها في مدينة الطاقة وهذا الأمر سوف يعزز من الإنتاج المالية المتوقعة للمشروع على الرغم من الأزمة المالية العالمية حيث أن حجم الطلب على المكاتب الإدارية في الدوحة ما زال في تزايد وأسعار الإيجارات لم تتأثر كثيرا نظرا لندرة العروض.

مرحا ان يزداد الطلب على المكاتب في العاصمة القطرية نظرا لانتقال العديد من شركات الطاقة والغاز إليها بما فيها منظمة الدول المصدرة للغاز التي أنشئت حديثا وأصبح مركزها الرئيسي في الدوحة، ومن المتوقع إنجاز أعمال التصميم وطرح مناقصة الإنشاء خلال شهر مارس 2009، وان يتم إنجاز أعمال الإنشاء في المشروع خلال شهر سبتمبر 2010.



الدوحة/وكالات:

أكد رجل الأعمال والمستثمر عبد الله عبد العزيز الخاطر أن التوقعات إيجابية بالنسبة للعام 2009 رغم استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، مشيرا إلى أنه بالنسبة لسوق الدوحة للارواق المالية فإنه من المتوقع أن يشهد عام 2009 تحسنا كبيرا في أدائه بعد موجة التراجعات القوية في النصف الثاني من عام 2008 والتي كان وراءها بشكل رئيسي العوامل النفسية وحالة الهلع التي أصابت المستثمرين بسبب الزلزال المالي الذي ضرب الأسواق العالمية.

وأضاف الخاطر أن سوق الدوحة للارواق المالية وصل لمستويات ارتدادية، وبالتالي فإن المستقبل إيجابي بشكل عام في الفترة القادمة، متوقفاً أن يدخل السوق في منتصف 2009 في مرحلة أكثر حيوية ونشاط، منها إلى أن الارتداد هذه المرة سيكون بشكل تدريجي وعلني ويعتمد بشكل أكبر على النتائج الأساسية للشركات، مشدداً على أن المؤشرات الإيجابية بالنسبة للسوق المالي بدأت مع تجاوز المستثمرين للعوامل النفسية التي أصابتهم في الفترة الماضية نظرا لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الأسواق العالمية.

واعتبر الخاطر أنه على الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية فإن لها إيجابيات على الاقتصاد الوطني تمثلت في تخفيف الاختناقات التي كان يعاني منها وتراجع مستويات التضخم التي وصلت لمستويات كبيرة بسبب سرعة وتيرة النمو، وبالتالي فستشهد في عام 2009 تراجع معدل التضخم

المستوى العادي مقارنة مع مستويات النمو، حيث من المتوقع أن تراجع معدلات التضخم إلى ما بين 4% إلى 6% في حين من المتوقع أن يصل معدل النمو والتضخم في حدود 2% إلى 3% وهذا إيجابي وحيوي لتشجيع التنمية ونمو الاقتصاد، مشيرا إلى أنه بالمقارنة مع بقية الاقتصادات العالمية فإن

الاقتصاد القطري يحافظ على قوته وماتته خلال العام 2009 رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، منها إلى أن الاقتصاد العالمي في 2009 سينقسم إلى قسمين، فبالنسبة لأمريكا وأوروبا ستراجع النمو بمستويات

سالية خلال الربع الأول وربما الثاني من 2009، أما بالنسبة لآسيا فستتراجع

الرياض/وكالات:

كشفت رئيس شركة معادن السعودية عبدالله الديبع عن أن الاستثمارات في مجالات التعدين والاستكشاف والتعقيب في المملكة يتراوح حجم الاستثمارات في قطاع التعدين في المملكة ما بين 25 إلى 30 مليار ريال.

وأشار بمناسبة تنظيم المعرض الدولي الثاني للتعقيب وتطوير الموارد المعدنية EX-2009-MENA يوم الأحد 21 محرم الجاري إلى أن المملكة راعت في كل مشروعاتها التعدينية اشتراطات الامم المتحدة الخاصة

بالسلامة البيئية واعتمدت في إنشائها على أعلى المعايير البيئية وفق الاشتراطات الدولية في الوقت الذي تسعى إلى رفع حجم مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بما يفوق معدله الحالي، من جهته أوضح رئيس

اللجنة المنظمة للمعرض طلعت إدريس أن المملكة وضعت الأنظمة والقوانين والسياسات في مجال الاستثمار التعدينية وتشجيع الاستثمارات ووضع التقنيات والضوابط في المحافظة على البيئة في المشاريع التعدينية والمحافظة على سلامة البيئة من أية أضرار مرتبطة بالمشاريع

الاستكشافية والتعدينية. وأشار إدريس إلى أن المعرض يتضمن عرض المشاريع الاستكشافية والتعدينية المتاحة والحديثة والواعدة وعرض المعلومات الإقليمية والجيولوجية إضافة إلى وسائل وطرق المسوحات الجيوفيزيائية والجوية وتقنيات الاستشعار عن بعد وعرض التقنيات الحديثة في مجال الاستكشاف

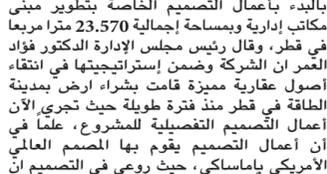
المعدني بما يشمل أحدث الطرق والأجهزة والعدادات وبرامج الحاسب الآلي ومعدات الحفر وتقنيات التحليل الكيميائي والفيزيائي وحساب الاحتياطيات التعدينية.



وأفاد بأن البرنامج يهدف إلى بيان المركز القانوني للمحکم وأوجه التشابه والاختلاف بينه وبين القاضي باعتباره الطرف المحايد بين أطراف النزاع.

"مينا العقارية" تطور مشروعا في قطر بتكلفة 140 مليون ريال

أعلنت شركة مينا العقارية انه في إطار جهودها نحو تطوير مشاريعها العقارية فإنها قامت أخيرا بالبدء بأعمال التصميم الخاصة بتطوير مبنى مكتاب إدارية ومساحة إجمالية 23.570 مترا مربعا في قطر، وقال رئيس مجلس الإدارة الدكتور فؤاد العمران أن الشركة وضمن إستراتيجيتها في انتقاء أصول عقارية مميزة قامت بشراء أرض بمدينة الطاقة في قطر منذ فترة طويلة حيث تجري الآن أعمال التصميم التفصيلية للمشروع، علماً في أن أعمال التصميم يقوم بها المصمم العالمي الأمريكي ياماساكي، حيث روعي في التصميم أن يكون وفقاً لمطلوبات المباني الخضراء (Green)



مركز التحكيم التجاري الخليجي ينظم برنامجاً تدريبياً في الكويت

القواعد الأساسية في التحكيم الذي عقده المركز في نوفمبر الماضي، وينتقل المدرب في هذا البرنامج إلى مرحلة أخرى في مرحلة التعرف على المحكم والشروط الواجب توافرها فيه، وطريقة تعيينه أو رده ومسؤوليته القانونية تجاه أطراف النزاع عند خلاله بالتزاماته، والحقوق المالية والأدبية للمحکم، حيث تجعل من المدرب شخصاً ملماً بحقوقه والتزاماته، ومؤهلاً للقاء في حقوق أطراف النزاع.

وأشار إلى أن هذا البرنامج يتضمن عدة محاور تبدأ بالتعرف على المحكم وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين القاضي، والشروط القانونية والاتفاقية الواجب توافرها على المحكم، ثم توضيح المسائل المتعلقة بالمحکم من حيث تشكيل هيئة التحكيم وغيرها منها (التعيين - العدد - الأهلية - الجيدة والاستقلال)، إضافة إلى التعرف على نوع

العلاقة التي تربط بين المحكم وأطراف النزاع، واستطرد بقوله بأنه كذلك لابد أن يتعرف المدرب على الالتزامات التي تتوجب على المحكم خلال المراحل الثلاثة التي تمر بها العملية التحكيمية (مرحلة تسمية المحكم، ومرحلة سير التحكيم، وأخيراً مرحلة إصدار المحكم، كذلك حقوق المالية والأدبية تجاه أطراف النزاع، والجزاءات القابلة للتطبيق على المحكم.

الكويت/وكالات:

أعلن الأمين العام التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ناصر الزيد انه سيقعد البرنامج الثاني في التحكيم من البرنامج التدريبي التحكيم المتكامل، والذي يضم مجموعة من البرامج التدريبية تهدف إلى تأهيل المتدربين لممارسة التحكيم بعد الألام بكافة جوانبه وان يصبح محكماً معتمداً لدى المركز، ويحمل البرنامج اسم «اعداد المحكم.. تأسيس.. خبرة»

وهو الثاني على التوالي الذي ينظمه المركز في الكويت والمزمع عقده خلال الفترة من 11 إلى 14 يناير 2009م.

وأوضح الزيد بأن الدكتور عائشة الزواوي رئيس الشؤون القانونية بوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة، وعضو المحكمة الأوروبية ومركز التحكيم التجاري ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون، والدكتور عبد الستار الملا أستاذ قسم المرافعات بكلية الحقوق - جامعة الكويت ومحكم معتمد بلجنة التحكيم بوزارة العدل سيحاضرن في البرنامج.

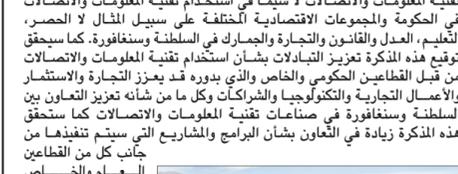
وأضاف الأمين بأن هذا البرنامج هو الثاني في سلسلة البرامج التدريبية الخمسة المتخصصة في التحكيم وذلك بعد البرنامج التدريبي الأول حول

سلطنة عمان وسنغافورة توقعان مذكرة تفاهم في مجال تقنية المعلومات

وقعت بواحة المعرفة بمسقط مذكرة تفاهم بين هيئة تقنية المعلومات وسنغافورة (أي دي آيه) الدولية المحدودة التابعة لهيئة تنمية الاتصالات المعلومات وسنغافورة بشأن تطوير وتنفيذ مبادرات تقنية المعلومات والاتصالات وتعزيز وتوثيق التعاون بين قطاعات تقنية المعلومات والاتصالات بالسلطنة وسنغافورة، وقع المذكرة من جانب السلطنة التحكيم الدكتور سالم بن سلطان الزريقي الرئيس التنفيذي لهيئة تقنية المعلومات فيما وقعها من الجانب السنغافوري سيب شين سيونج الرئيس التنفيذي لشركة أي دي آيه الدولية المحدودة.

ويهدف الطرفان من توقيع هذه المذكرة إلى زيادة التعاون بشأن مختلف مجالات تقنية المعلومات والاتصالات لا سيما في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في الحكومة والمجوعة الاقتصادية المختلفة على سبيل المثال لا الحصر، التعليم، العدل والقانون والتجارة والمصارف في السلطنة وسنغافورة، كما ستحقق توقيع هذه المذكرة تعزيز التبادلات بشأن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات من قبل القطاعين الحكومي والخاص والذي بدوره قد يعزز التجارة والاستثمار والأعمال التجارية والتكنولوجيا والشراكات وكل ما من شأنه تعزيز التعاون بين السلطنة وسنغافورة في صناعات تقنية المعلومات والاتصالات كما ستحقق هذه المذكرة زيادة في التعاون بشأن البرامج والمشاريع التي سيتم تنفيذها من جانب كل من القطاعين العام والخاص

والتي سوف تزيد من تعجيل تطوير وتبني المعلومات وتقنية الاتصالات في السلطنة وتطوير القدرات والقوى العاملة والصناعة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بالسلطنة.



أخي المواطن .. أختي المواطنة .. ساهم بالتبرع لأبناء غزة على الحساب الحكومي رقم (3) في كافة البنوك العاملة في اليمن وفروعها والسلطة المحلية في المحافظات والمدريات والهيئة الشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني

